

ماجستير القانون الرقمي

Prepared by Dr. Ahmed Elkhoully

LAW 601
أسس القانون الرقمي

Fifth Lecture



ماجستير القانون الرقمي

المحاضرة الخامسة
وسائل التواصل الاجتماعي

LAW 601

أسس القانون الرقمي

Prepared by
Dr. Ahmed Elkhoully

تمهيد

- على غرار محاضراتنا السابقة ، نتناول موضوع وسائل التواصل الاجتماعي من زوايتين ؛ أولهما نتعرض فيها لماهية وسائل التواصل الاجتماعي من خلال بحث تعريفه ، و خصائصه و أهم أنواع تلك الوسائل . أما الزاوية الثانية فترتبط بعلاقة وسائل التواصل الاجتماعي بالقانون ؛ فنتناول موضوعات تتعلق بحرية التعبير عن الرأي في وسائل التواصل الاجتماعي ، مع التطرق لتطبيقات خاصة في هذا الشأن تتعلق بالموظفين و القضاة ، فضلاً عن بحث مسألة وسائل التواصل الاجتماعي و الحق في النسيان . و تنتقل للحدث عن أحد موضوعات القانون الدولي الجنائي ألا وهو خطاب الكراهية و علاقته بوسائل التواصل الاجتماعي . و نختم المداخلة بموضوع استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في مجال التحقيق القضائي .

05

محاوّر المذاكرة



4- خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

1- ماهية وسائل التواصل الاجتماعي

2- وسائل التواصل الاجتماعي و حرية التعبير عن الرأي

5- وسائل التواصل الاجتماعي في مجال التحقيق

3- وسائل التواصل الاجتماعي و الحق في النسيان

إن وسائل التواصل الاجتماعي هي إحدى تطبيقات الويب 2.0، والذي يسمح لكل شخص ليس فقط بالوصول إلى المحتوى على الإنترنت، بل بتحرير المحتوى وبتحميله والتعليق عليه وتعديله. ونذكر أيضاً مواقع تبادل المحتوى كـ يوتيوب "Youtube" ومواقع الويكي "wiki" التي تسمح بالتحرير المشترك للمحتوى كعمل جماعي مثل موسوعة ويكيبيديا "Wikipedia".

ويمكن القول أن وسيلة التواصل الاجتماعي هي هيكلية خاصة مكونة من كيانات وعلاقات ترابط بينها. وهذه المكونات هي بمثابة العقد وتمثل أفراداً أو مؤسسات مرتبطة بين بعضها البعض بواسطة علاقات أو عمليات تفاعل. وهناك تحدي الخيار بين تحقيق سرية وخصوصية المعلومات الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي وبين المنافع الناتجة عن تحليل هذه المعلومات.

تعتبر وسائل التواصل الإلكترونية - في عصرنا الحالي - الوسيلة الأساسية لتواصل الأشخاص بعضهم مع بعض؛ إذ إنها طغت على وسائل التواصل التقليدية، وانتقلت بالمجتمعات البشرية إلى مرحلة جديدة من مراحل العلاقات والعادات الاجتماعية في الاتصال والتواصل بين أفرادها. كما أصبحت تعد الوسيلة الأكثر نجاعة لتوصيل المعلومات؛ فأزاحت وسائل الإعلام التقليدية المرئية والمسموعة من مكانتها، خصوصاً مع انتشار استخدامها بشكل كبير من طرف كل من متلقي المعلومات ومرسليها.

ومما لا شك فيه أنّ هذا التطور الذي لحق بالمجتمعات التقليدية، والذي انتقل بعادات الأفراد وسلوكياتهم إلى شكل جديد من أشكال التفاعل الذي يتم عن بعد، وبطريقة افتراضية، فتح لأفراد المجتمع بكل فئاته مجالاً واسعاً للتعبير والتواصل من دون حواجز أو معوقات فيما بينهم.

وفي ظل توسع الأفراد في ممارسة حياتهم على هذا الواقع الافتراضي، نتيجة تعدّد الخدمات التي تقدمها منصات التواصل، ونظراً إلى قدرة الأفراد على إخفاء شخصياتهم، أو على الأقل شعورهم بالبعد المادي بعضهم عن بعض أصبحت السلوكيات السلبية، من جرائم وعادات منبوذة اجتماعياً، تتخذ مظهراً أكثر بروزاً شيئاً فشيئاً؛ فازدادت المذاخر، وتنوعت الأضرار المترتبة عليها، وهذا ما أوجب على التشريعات الحديثة ضرورة الالتفات إلى هذا الفضاء؛ فأدركت عدم إمكان إهماله وتركه يتدوّل إلى منطقة بلا قانون ينظمها.

وقد ركزت معظم التشريعات، ومن بينها التشريعات العربية، اهتمامها على كيفية الحد من السلوكيات غير القانونية، من خلال اتباع أسلوب التعامل المباشر مع المحتويات التي تمثل خروجاً على القانون، أو العادات، أو النظام العام؛ وذلك بحظر هذه السلوكيات، وتجريم أو منع القيام بها من طرف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنّه، ونظراً إلى أنّ وسائل التواصل تعتمد على شبكة الإنترنت في عملها، وبحكم اتساع هذه الشبكة، فإنّ المحتوى غير المشروع ينتقل بمجرد دخوله إلى وسائل التواصل إلى شبكة الإنترنت لينتشر عبر مختلف مواقعها وزواياها؛ فيصبح من غير الممكن الوصول إلى هذا المحتوى لإزالته بشكل كامل، ويصبح من المستحيل منع الأضرار المترتبة عليه، أوحى معرفة الأشخاص الذين يقومون بنشره وترويجه.

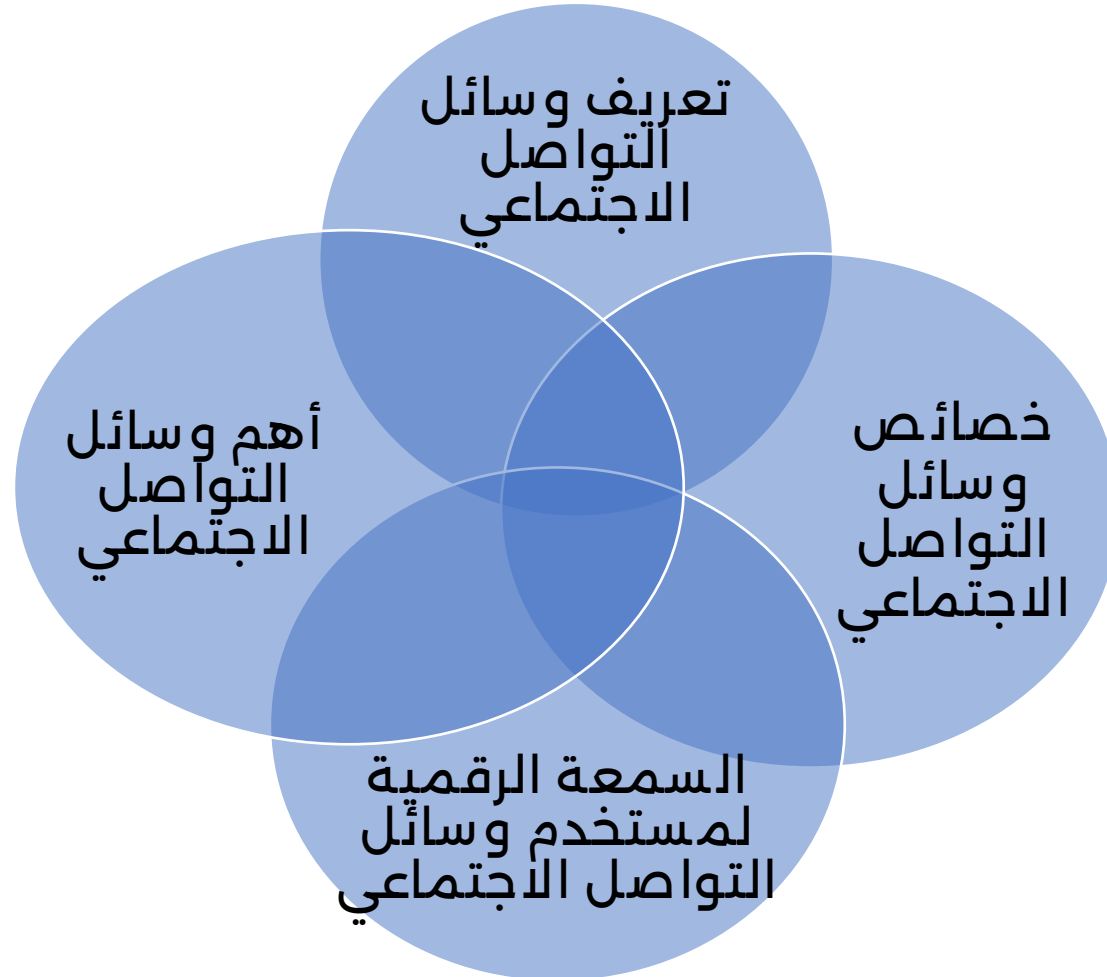
لهذا انتبهت بعض الدول إلى ضرورة التدرك سريعاً وبشكل فعّال، عندما يتعلق الأمر بمحتوى غير مشروع على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً عندما يشكّل هذا المحتوى بعض أنواع الجرائم الخطيرة والمؤثرة على الأفراد والمجتمع. ومع إدراك هذه الدول أنّها غير قادرة على القيام بهذا التدرك السريع بمفردها؛ نظراً إلى أنّها لا تمتلك السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد سعت إلى ضبط هذا الفضاء من خلال ضبط الأشخاص الذين يتحكمون فيه، وهم مزودو خدمات وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال إلقاء التزامات معيّنة على عواتقهم، وبهذه الطريقة استطاعت تقرير مسؤولياتهم القانونية - بمختلف مظاهرها - عن المحتوى غير المشروع، من خلال لوضع غرامات عن مخالفة تلك الالتزامات، وكذلك اعتبارهم مسؤولين - مدنياً أو جنائياً - عن الأضرار التي قد يحدثها هذا المحتوى غير المشروع بالغير.

يمكن القول أن وسائل التواصل الاجتماعي تثير إشكاليات قانونية عديدة، منها مايتعلق بخصوصية الفرد ومدى التعرض لها، وما يتأتى عن ذلك لجهة تجميع بيانات شخصية عنه وكيفية استعمالها، وصولاً إلى حرية التعبير عن الرأي عبر هذه الوسائل، والقيود التي يمكن أن تفرض عليها.

يثور التساؤل دول ماهية التنظيم القانوني الممكن تطبيقه على وسائل التواصل "الاجتماعي"، لاسيما بشأن الإشكاليات القانونية التي جرى طرحها. وقد رغب البعض، عندما خلقت التكنولوجيا هذا العالم الافتراضي الجديد، أي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، في بقاءه خارج إطار أي تنظيم، في حين أراد البعض الآخر وضع تنظيم جديد خاص له. لكن خلافاً لهذا الجدل، فإن القوانين النافذة الموجودة تطبق على ما تخلقه التكنولوجيا من تطور مع بعض الإضافات التشريعية أو التعديلات.

ويحتاج القانون عادة وقتاً طويلاً للحاق بالتكنولوجيا الحديثة. لكن التوسع السريع لشبكات التواصل الاجتماعي ولعدد المستخدمين عليها يجعل عامل الوقت حاسماً. وتواجه بعض المداكم صعوبات في فهم الوظائف والإمكانات والخصائص التقنية لوسائل التواصل الاجتماعي عند الفصل في النزاعات المرتبطة بالخصوصية وحرية الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي.

05



أمور كثيرة تطورت منذ أول رسالة إلكترونية أرسلت عام 1971، لذين تأسيس أول وسيلة تواصل اجتماعي مسماة Geocities عام 1994. و في عام 1995 سمح موقع TheGlobe للمستخدمين بنشر تجاربهم الشخصية على الخط online وبمشاركة المحتوى مع مستخدمين آخرين ذوي اهتمامات مشتركة. في عام 1997، تم إطلاق خدمة التراسل الآني AOL Instant Messenger على الإنترنت كذلك تم إطلاق موقع Sixdegrees.com الذي يتيح إنشاء سير ذاتية على الخط ووضع لائحة بالأصدقاء. وفي عام 2003، تم إطلاق موقع MySpace معلنا الثورة الجديدة في وسائل التواصل الاجتماعي العصرية. ثم تبعت ذلك وسائل التواصل الاجتماعي LinkedInClassmates.com و Facebook و Twitter وغيرها .

ومن ضمن التعريفات الدولية وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة بالذكر : تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ل «وسائل التواصل الاجتماعي» بأنها خدمات على الإنترنت تهدف إلى إنشاء مجموعات من الأشخاص وإلى الربط بينها حيث يتشارك هؤلاء الأشخاص نشاطات أو اهتمامات مشتركة أو يرغبون ببساطة معرفة الأشياء المفضلة أو نشاطات الأشخاص الآخرين؛ وتضع هذه الخدمات بتصرف هؤلاء مجموعة من الوظائف تسمح بالتفاعل بينهم.

يظهر الاختلاف بين مفهوم مصطلحي «شبكات التواصل» و «وسائل التواصل»؛ فشبكات التواصل الاجتماعي، أو الشبكات الاجتماعية، وفق البعض، هي وسائل تستهدف جمع الأصدقاء والمعارف والأقارب وزملاء الدراسة في مكان واحد على الويب، والتشارك في الآراء والاهتمامات والتعليقات والأخبار، وتكوين صداقات جديدة ، أو هي عبارة عن وسائل تستخدم الشبكة الإلكترونية لإجراء تواصل بين أشخاص لديهم اهتمامات مشتركة، وفق البعض الآخر.

- أمّا «وسائل التواصل الاجتماعي» Social Media ، فقد عرّفها البعض بأنّها مجموعة نظم رقمية تسمح للمستخدمين بالاتصال والتفاعل، وإنشاء المعلومات ومشاركتها، بينما عرّفها البعض الآخر بأنها: تواصل إلكتروني يستطيع فيه المستخدم التنقل بحرية وسهولة بين دوره كمتلقٍ، ودوره كمتحدث .
- فمفهوم «وسائل التواصل» أكثر اتساعًا من «شبكات التواصل»؛ لأنّ مفهومها يشمل كل «المنصات الاجتماعية»، بما فيها «الشبكات الاجتماعية»؛ فعلى سبيل المثال تعتبر المنتديات والمدونات ومواقع مشاركة الفيديو... وغيرها من المواقع والتطبيقات المماثلة من وسائل التواصل الاجتماعي، لكنّها لا تعتبر شبكات اجتماعية؛ فالوظيفة الأساسية للشبكات الاجتماعية هي ربط المستخدمين بعضهم ببعض، ومن ثمّ التفاعل ونشر المحتويات ومشاركتها باستخدام وسائل التواصل المتاحة، لكن إذا كانت وسائل التواصل -وفق ما سبق - عبارة عن منصات اتصال تسمح للمستخدم بالتفاعل مع غيره، من خلال إنشاء ومشاركة البيانات بكل أشكالها .
- و يلاحظ أن العديد من الدراسات في هذا المجال قد اعتبرت أن مصطلحي «وسائل التواصل» و«شبكات التواصل» مترادفين .

- و تعتبر من قبيل وسائل التواصل الاجتماعي المنصات الرقمية المنشأة من قبل أشخاص القانون العام أو الخاص على شبكة الإنترنت أو على شبكة خاصة؛ وهذه المنصات تسمح للمستخدم بإنشاء سيرة ذاتية ومحتوى خاص به وبتحديثه (نصوص، رسوم، صور، صوت، أغاني، أفلام...)، والتي يتم بثها في الوقت الحقيقي للتحميل أو في وقت لاحق؛ وما ينشر قد يكون مفتوح للعموم، أو خاص أو مختلط، وقد يكون مفتوح لفئات مختلفة: المعارف المعتمدة من قبل المستخدم، معارف معارفه، الجمهور بشكل عام (مشارك أو غير مشترك)، مع تمكين المستخدم من تعديل من يستطيع رؤية المحتوى. ويكون التفاعل بين المستخدمين هو مكون لا غنى عنه لوسيلة التواصل الاجتماعي، ومن خلال نظام للتراسل الخاص في وقت الإرسال الحقيقي أو في وقت لاحق، وكذلك من خلال إنشاء "دائى افتراضى" ينشر عليه المستخدم محتواه الخاص أو يسمح لمعارفه بالنشر عليه.
- وهكذا فإنه يمكن القول -وفقاً للرأى الفقهي الغالب - بأن وسائل التواصل الاجتماعي هي أية خدمة إلكترونية أو موقع إلكترونى على الذ ط أو على شبكة معلوماتية أو على الإنترنت يتيح إنشاء علاقات اجتماعية أو تجمعيات بين أشخاص يتشركون اهتمامات معنية ويتبادلون معلومات مختلفة ومتنوعة. وهي تسمح للأشخاص بتشارك أفكار أو نشاطات أو أحداث أو تعليقات أو نصوص أو صور أو فيديو أو غيرها من الأشياء ذات الاهتمام.

ومهما يكن من أمر الاختلاف المصطلحي ، فإنّ تحديد وسائل التواصل الاجتماعي، بشكل دقيق، يعتبر أمرًا صعبًا، بالنظر إلى التطور الذي تشهده في الأنواع والأشكال والخدمات. وإمكان التواصل أو التفاعل وددته لا يجعل من الموقع أو التطبيق وسيلة من وسائل التواصل؛ فالتكييف الصحيح يرتبط بوجود مجموعة من المعايير فيها، وإذا وجدت تلك المعايير فيمكن اعتبار الموقع أو التطبيق وسيلة تواصل، بغض النظر عن غايته، أو طبيعة العمل الذي يقوم به.

1- وسائل التواصل تعتمد على
تقنية الجيل الثاني للإنترنت

2- البيانات التي ينشئها
المستخدمون و يشاركونها هي
أساس التواصل

3- لاستخدام وسائل
التواصل لابد من إنشاء
حساب شخصي

4- الغاية الأساسية لوسائل
التواصل هي ربط الأفراد بعضهم
ببعض

أولاً: وسائل التواصل تعتمد على تقنية الجيل الثاني للإنترنت (web 2:0):

إنّ تطور تقنية الإنترنت عمّا كانت عليه في تسعينيات القرن الماضي إلى شكلها الحديث، والمتمثل في تقنية «الويب 2» يعد العامل الرئيسي الذي أدى إلى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها في شكلها الحديث، حيث أتادت هذه التقنية تفاعلاً أكثر بين مستخدمي الإنترنت؛ فأصبحوا يشتركون في صناعة المضمون، بعد أن كانوا - في السابق - مجرد متلقين له ، فهذه التقنية أتادت تصميم المواقع والتطبيقات بشكل يسمح للمستخدمين بإنشاء ومشاركة البيانات، والتفاعل بشكل فوري مع المستخدمين الآخرين. ومن جانب آخر فإنّ اعتماد وسائل التواصل على شبكة الإنترنت جعلها أكثر عمومية من وسائل الاتصال والتواصل التقليدية، من حيث إمكان الولوج إليها من طرف فئة أوسع من أفراد المجتمع، ووصول الرسائل المرسلة عبرها إلى جمهور أكبر .

ثانيًا: البيانات التي ينشئها المستخدمون ويشاركونها هي أساس وسائل التواصل:

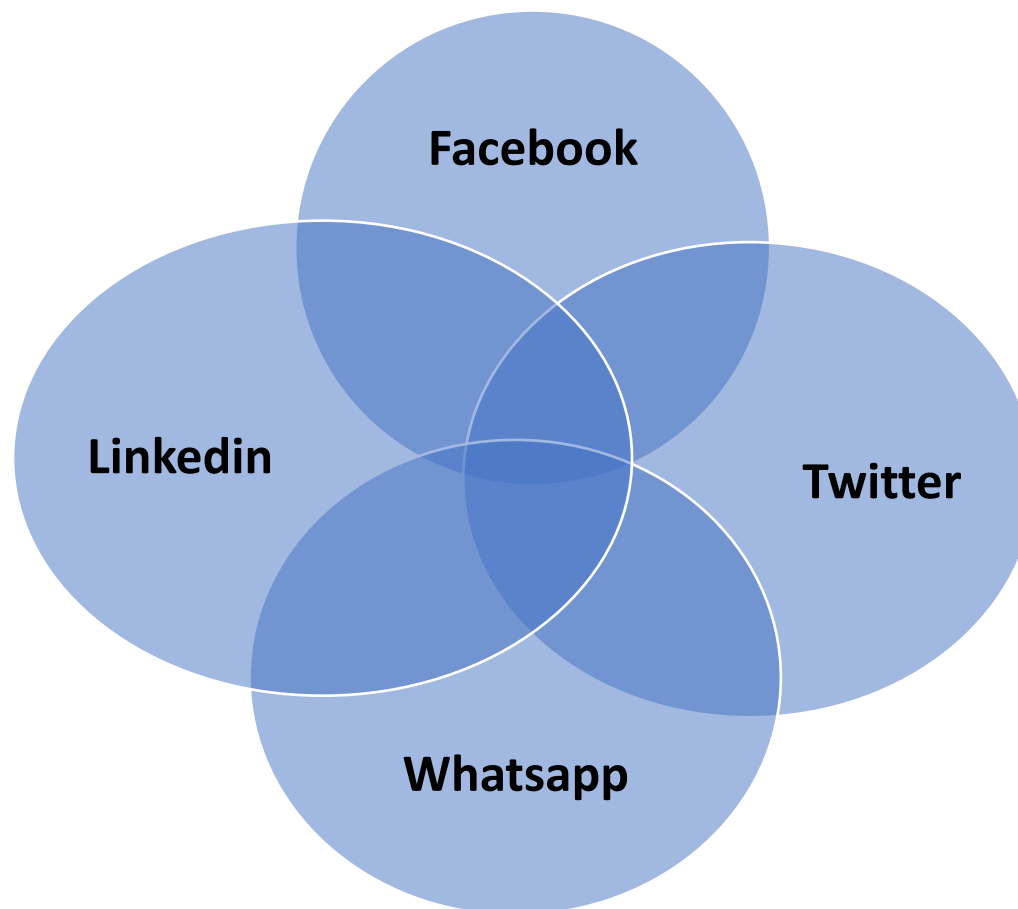
في وسائل التواصل الاجتماعي ينشأ المحتوى من طرف المستخدمين أنفسهم، فسواء أنشئ حساب شخصي على أحد المواقع أو التطبيقات، أو نشر محتوى كتابي أو صورة أو فيديو، أو أرسل طلب صداقة أو إعجاب، أو أبدي رأيًا بتصويت، أو أعيد نشر أو بث تغريدة فإنّ هذه القرارات والخيارات التي يتخذها مستخدمو وسائل التواصل تعدّ - بدقي - هي المحرك الأساسي لوسائل التواصل الاجتماعي، فجميع هذه السلوكيات اللامادية في العالم الافتراضي يُمز وسائل التواصل عن بقية محتويات الإنترنت، من مواقع وتطبيقات، ولعل هذه الخاصية هي ما ميز وسائل التواصل عن غيرها من المواقع التي قد توفر نوعاً من التفاعل بين المستخدمين، مثل المواقع التجارية والخدمات الإلكترونية التي قد تسمح للفرد بإبداء رأيه، أو تقييم المنتج، أو التعليق على الخدمة، كما تميزها عن المواقع والتطبيقات الإعلامية التي تعمل على تقديم محتوى جاهز يوضع من طرف القائمين على تلك المواقع والتطبيقات، ولو كان في الإمكان التعليق على المحتوى أو إبداء الرأي فيه.

ثالثاً: لا استخدام وسائل التواصل لابد من إنشاء حساب شخصي :

إنّ دخول العالم الافتراضي لوسائل التواصل يستدعي وجود شخصية متميزة لكل مستخدم داخل المجتمع المكوّن لها، وذلك يكون من خلال الحساب الشخصي الذي ينشئه المستخدم عند الشروع في استخدامها، من خلال إدخال بعض المعلومات الشخصية التي تختلف من وسيلة تواصل إلى أخرى، مثل الاسم والصورة وتاريخ الميلاد، ومن دون هذه البيانات لا مكن للأفراد أن يتعرفوا بعضهم على بعض، وإجراء التواصل فيما بينهم.

رابعًا: الغاية الأساسية لوسائل التواصل هي ربط الأفراد بعضهم ببعض :

نشأت وسائل التواصل - في الأساس - بوصفها شبكات اجتماعية تهدف إلى ربط الأفراد بعضهم ببعض؛ وتسهيل التواصل فيما بينهم، ومازالت هذه السمة تميز وسائل التواصل عن غيرها من تلك التي يمكن أن تشبهها، وعلى العموم فإنّ أي موقع أو تطبيق يقوم على فكرة محتوى المستخدم، ويعطي مستخدميه إمكان التفاعل مع غيرهم، من دون أن يشارك في تقديم المحتوى، يعتبر من وسائل التواصل الاجتماعي، حتى لو لم تكن الغاية الأساسية منه هي التواصل، مثل منصات الألعاب، على سبيل المثال.



4- السمعة الرقمية لمستخدم وسائل التواصل الاجتماعي

- لقد خلقت وسائل التواصل الاجتماعي كافة هوية إلكترونية أو شخصية إلكترونية للمستخدم من خلال ما يظهر به على هذه الرسائل ومن خلال ما ينشره الغير عنه عليها . و قد يعرفه الناس افتراضياً من خلالها ولا يعرفونه في العالم الحقيقي . وقد تختلف شخصيته الحقيقية عن تلك التي يظهر بها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- فالسمعة الرقمية E-reputation للمستخدم هي الصورة التي تنتج عن جميع المعلومات التي توجد عنه على وسائل التواصل الاجتماعي أو على الإنترنت: الصور، التغريدات، المقالات المنشورة من قبل المستخدم ذاته أو من قبل الغير عنه. وهي تتضمن المحبة المستخدم والمجموعات التي انضم إليها وكذلك معلومات مختلفة عنه قد تتعلق بالأهداف التي يسعى إليها أو آرائه السياسية والأشخاص الذين صوت لهم أو تبرع لصالحهم... ويجب على المستخدم التنبيه من رسم صورة عن نفسه على وسائل التواصل الاجتماعي لا تعبر حقيقة عنه أو لا يرغب برؤيتها من قبل الناس. ويجب على المستخدم التنبيه أيضاً أن ما يشاركه مع مستخدمين آخرين، ولو كانوا موضع ثقة، قد يشاركوه هؤلاء مع أشخاص آخرين. وقد يغفل الكثير من المستخدمين ذلك، ويعتبرون أن جعل النشر غير عمومي من قبلهم عبر إعدادات الخصوصية يكفي، إلا أنه بالمقابل لا تحكم لديهم على الطريقة التي يشارك بها "أصدقائهم" المعلومات التي يشاركونهم بها. ولحماية أنفسهم، يستعمل 16% من المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي أسماء مستعارة و47% منهم يعطون معلومات خاطئة عن أنفسهم، وذلك وفق مؤشر ACSEL 2013 المتعلق بالثقة الرقمية.
- وتورد الهيئة الوطنية للمعلوماتية والحريات في فرنسا في تقريرها لعام 2016 أن التحكم بالسمعة على الإنترنت أصبح مدخل اهتمام متزايد لدى الفرنسيين، وهي تنصح بمخاطبة الموقع الإلكتروني مباشرة لممارسة حق الاعتراض لديه وطلب عدم توثيق البيانات من قبل محرك البحث عبر إلغاء روابط معينة من قائمة الأجوبة المعروضة منه. وقد تلقت الهيئة خلال العام 2016 وددته أكثر من 400 شكوى موضوعها رفض محرك بحث عدم توثيق بيانات خاصة بمستخدم .

- وفي هذا السياق، قضت المحكمة العليا في لندن بإلزام شخص بدفع تعويضات بقيمة 22 ألف جنيه إسترليني لإقدامه على إنشاء حساب غير صحيح لـصحته على فيسبوك، يتضمن معلومات مهينة حول حياتها الخاصة ونزاهتها.
- كما إعترفت محكمة العدل الأوروبية في عام 2014 بدق كل شخص بعدم توثيق معلومات عنه من قبل مدرك بحث . ويمكن لكل شخص اللجوء أيضاً إلى مؤسسات متخصصة في "تنظيف" سمعته الرقمية، والتي تعتمد إلى "تذويب" المعلومات السيئة عن الشخص ضمن كميات ضخمة من المعلومات الجيدة عنه والتي تقوم بتحميلها عنه. ولا يتم محو المعلومات السيئة ولكن إراز ما يناقضها والتغطية عليها من حيث الكمية والحدثة.
- ومن الأفكار الجيدة معرفة ما ينشره الغير حول المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت، الأمر الذي يساهم في تكوين صورته الرقمية. ويمكن للمستخدم بالتالي أن يجري بحث مستعملاً اسمه على وسائل التواصل الاجتماعي. وإذا وجد شيء يجب إزالته، يمكنه الاتصال بالموقع الإلكتروني لتقديم طلب بهذا الصدد. ولكن إذا لم يكن ثمة مخالفة للقانون، فقد لا تتم الاستجابة لهذا الطلب . وإن لوسائل التواصل الاجتماعي آليات يمكن من خلالها تقديم طلبات لإزالة المحتوى. لكن هذا الطلب يجب أن يلبي الشروط المطلوبة من قبل وسيلة التواصل لإزالة المحتوى. مثلاً، فيسبوك تتيح الشكوى من انتهاك الخصوصية بعد قيام أحد المستخدمين بعرض صورته.

ثانياً: وسائل التواصل الاجتماعي و حرية التعبير عن الرأي

• تمهيد و تقسيم :

- يستعمل المستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم والترويج لها في السياسة والثقافة والاقتصاد وحقوق الإنسان والمرأة والعمل والاجتماعيات والرياضة وغيرها من المواضيع التي تهم الرأي العام. وتظهر وسائل التواصل الاجتماعي كإحدى أهم الأدوات الحديثة التي توصل رأي كل شخص إلى جمهور غير محدود على مستوى العالم قاطبة ودون قيود متعلقة بالدود الجغرافية ودون تكلفة وبشكل آني وسريع وسهل، إلا أنه قد تثار إشكاليات قانونية حول المحتوى الذي ينشره المستخدم على " وسيلة التواصل الاجتماعي ومدى تعارضه أحياناً مع القوانين أو حقوق الغير. ويقتضي الإشارة إلى أن الإنترنت تشكل مفهوم واحد عالمي، فهي نظام عالمي غير مركزي في حين أن القيم والقوانين والمعايير ليست عالمية بل هي خاصة بكل بلد. وبالتالي قد تتشعب الإشكاليات القانونية وتختلف وفق كل بلد. للمستخدم حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنه يتوجب عليه عند نشر المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي احترام النظام العام في الدولة وسلامتها وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وحقوق المؤلف واحترام القيود المشروعة على حريته بالتعبير عن رأيه وحقوق الغير. وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً مع معالجة مسألة خاصة هي حرية التعبير للموظفين وكذلك القضاة -كتطبيق خاص- على وسائل التواصل الاجتماعي .

1- وسائل التواصل
الاجتماعي و تطبيق مبدأ
حرية التعبير عن الرأي
عليها

2- وسائل التواصل
الاجتماعي و القيود على
حرية التعبير عن الرأي

3- حرية التعبير للموظفين
على وسائل التواصل
الاجتماعي

4- حرية التعبير للقضاة
على وسائل التواصل
الاجتماعي

1- وسائل التواصل الاجتماعي و تطبيق مبدأ حرية التعبير عن الرأي عليها

يعد مبدأ حرية التعبير من حقوق الإنسان الأساسية التي نظمتها المواثيق و المعاهدات الدولية بإطراد ، و بصورة مستقرة لا خلاف عليها . و لعل أبرز تلك المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ، والذي نص في المادة 19 منه ، حيث تنص على أنه لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي و التعبير ، و يشمل هذا الحق حريته في استقبال المعلومات و الأفكار واعتناقها ، أي ما كانت الوسيلة ؛ سواء شفوية أو مكتوبة أو مطبوعة أو في أي وسيلة يختارها الشخص ، دونما اعتبار للحدود . وقد أكدت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على ذات الحق في حرية التعبير ، و ذلك في المادة العاشرة من الاتفاقية ، و التي تضمنت حرية التعبير و الرأي بنفس ألفاظ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقريباً . و على ذات النسق، سار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لعام 1966 في مادته الثامنة عشر ، ومن بعده الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته رقم 32 .

وقد تضمن التقرير الصادر عن مقرر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2011 دول حماية الحق في حرية الرأي والتعبير أن المادة 19 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تطبق على الإنترنت التي أصبحت الوسيلة التي يمارس من خلالها الأفراد الحق بحرية الرأي والتعبير، وأن المادة 19 قد صيغت برؤية لتغطية التطورات في التكنولوجيا التي قد يتم من خلالها التعبير. لكن التقرير يعترف بأن بعض أشكال التعبير تخضع للقيود المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة 19 المذوّه عنها. وهي بالتالي تطبق على وسائل التواصل الاجتماعي بالنسبة لحرية الرأي والتعبير وكذلك بالنسبة للقيود على هذه الحرية.

ويمكن القول أن مبدأ حرية التعبير على الإنترنت يطبق في العالم الافتراضي كما في العالم الحقيقي . وإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية هي من الأدوات الأساسية الممكن تطبيقها في مجال التعبير على الانترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي بالنظر لطابعها المحلي و العابر للحدود .

وبناء على ما تقدم ، فإن مبدأ حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي أمر محسوم تطبيقاً للنصوص و الاتفاقيات الدولية التي جرى عرضها ، إلا أنه يخضع لبعض القيود التي نتناولها فيما يلي .

2- وسائل التواصل الاجتماعي و القيود على حرية التعبير :

إن الحق بحرية التعبير ليس مطلق ، بل هو يخضع لقيود متنوعة ؛ حيث نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فقرتها الثالثة أن ممارسة الحق في حرية التعبير يكون محمل في ذات الوقت بواجبات و مسؤوليات ، و لكن هذه القيود يشترط أن تكون وفقاً للقانون و أن تكون ضرورية ؛ وذلك في حالات: أ) احترام حقوق الآخرين و سمعتهم ، ب) حماية الأمن القومي و النظام العام و الصحة العامة و الأخلاق العامة . و قد وردت ذات القيود في المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية في فقرتها الثانية .

ويمكن القول بأن حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي تجد حدودها خصوصاً في الأجكام الجزائية الوطنية في كل دولة ، عندما يكون التعبير مجرم و يشكل جرماً جزائياً يعاقب عليه القانون .

كما يقتضي التساؤل حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في تقييد الآراء المنشورة لديها، وصلاحياتها لهذه الجهة. ففي حال إنشاء صفحة على موقع فيسبوك وقيام متولي إدارة الصفحة بإزالة تعليقات موضوعة من قبل مستخدم وبمنعه من وضع أية تعليقات إضافية أخرى، فهل يعتبر ذلك من قبيل التعدي على حق هذا المستخدم في حرية التعبير؟ كما قد يدعي البعض أن مانشر عنه على حسابات مستخدمين آخرين على مواقع تواصل اجتماعي قد يشكل قدحاً و ذم أو تحقير أو قذف؟

إذا كان المبدأ أن الرأي هو محمي بموجب القانون، إلا أن هناك رأي لا يكون محمياً إذا تضمن قذح أو ذم أو خطاب مكمل لنشاط أو كلمات هجومية أو مواد إباحية خاصة بالأطفال أو احتيال أو مخاطر حقيقية. وبالتالي يمكن منعها من خلال سياسة استعمال وسيلة التواصل الاجتماعي ضمن المؤسسة، وذلك دون الإخلال بمبدأ حرية الرأي.

ونحن نرى أنه يقتضي الحفاظ على حرية الفرد على وسيلة التواصل الاجتماعي، لكن يجب أن تكون مقيدة باحترام حقوق الغير وحقوق المجتمع والدولة، فحرية الفرد تنتهي عند حرية الآخرين. ويعود لوسيلة التواصل الاجتماعي إدارة المحتوى في حال كان غير مشروع لاسيما أنها ستصبح مسؤولة بعد إبلاغها وعدم إزالته من قبلها. وفي بعض الأنظمة الصادرة عن الاتحادات أو النوادي الرياضية، هناك قيود على وسائل التواصل الاجتماعي. مثلاً، تمنع التعليقات الشخصية حول مصداقية الحكام وحول تكتيك كل فريق قبل حصول مباريات كرة القدم.

بالتالي، يمكن القول أن هناك بعض المعلومات الغير مسموح نشرها لأنها مؤذية للمجتمع أو للأفراد أو لمجموعات مثل تلك المتعلقة بالأمن الوطني ووحدة أراضي الدولة أو السلامة العامة وحماية الصحة أو الأخلاق (كما وردت في المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية) والمواد الإباحية الخاصة بالأطفال (كما وردت في إتفاقية بودابست حول الجرائم السيبرانية)، وكذلك تلك المتعلقة بالخطابات المثيرة للكراهية أو ذات التمييز العنصري أو النافية للجرائم ضد الإنسانية (كما وردت في البروتوكول الملحق باتفاقية بودابست).

كما يضاف إلى ذلك المواد التي تشكل اعتداء على حقوق الملكية الفكرية أو حقوق الملكية الصناعية أو العلامات التجارية أو الاسم التجاري أو على شخص الإنسان (القذف والذم أو القذف أو التهديد أو الابتزاز...) أو حقوقه المالية (الاحتيال...) أو على الاقتصاد الوطني أو تلك التي تؤدي إلى التلاعب في الأسواق المالية أو البورصة أو تلك المتعلقة بالتحقيقات القضائية السرية أو المتعلقة بنشر استطلاعات للرأي حول نتائج الانتخابات في أوقات معينة.

وتحاول بعض الدول استعمال القوانين النافذة حالياً أو قوانين جديدة لتقييد استعمال الأفراد للإنترنت للوصول إلى المعلومات ولمباشرة نشاطات للتعبير عن آرائهم. ولكن أعمال الدول ضد التعبير على الإنترنت قد يجابهه بالبنود المتعلقة بحرية التعبير في الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

فتركيا مثلاً أصدرت عام 2007 القانون رقم 5651 كرد فعل على المحتوى غير المشروع والمنشور (الفيديوهات) على يوتيوب، و لم يجرم القانون أفعال جرمية جديدة متعلقة بالتعبير عن الرأي، لكنه يفرض موجبات جديدة على مقدمي المحتوى ومقدمي الخدمات التقنية ومستضيفي المواقع، ويعطي السلطات الإدارية صلاحيات لحجب مواقع إلكترونية. ويبدو أن الهدف من القانون رقم 5651 هو منع الضرر الناشئ عن المحتوى غير المشروع المنشور على الإنترنت ولتسهيل عملية ملاحقة المسؤولين عنه والتحقيق فيه قضائياً.

3- حرية التعبير للموظفين على وسائل التواصل الاجتماعي

تمهيد :

من ضمن التطبيقات الخاصة لمدى حرية التعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، ما يتعلق بحقوق الموظفين وحريتهم في التعبير عن رأيهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

إن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على قانون العمل هو هائل، وإن تصرفات أصحاب العمل وكذلك العمال على وسائل التواصل الاجتماعي قد أدت إلى نزاعات كثيرة متعلقة بحرية الرأي والقيود عليها.

وعلى المحاكم تحديد ما إذا كانت تعليقات المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي هي تعليقات شخصية كمواطن عادي أم أنها بصفته موظف في مؤسسة معينة، وكذلك تحديد ما إذا كانت هذه التعليقات تتعلق باهتمامات الجمهور العامة، وتحديد ما إذا كانت مصالح صاحب العمل بتأمين مكان عمل فعال تتفوق على حقوق الموظف بحرية التعبير.

ويعتبر المجلس الوطني لعلاقات العمل في الولايات المتحدة الأميركية أن انتقاد صاحب العمل من قبل العامل على وسائل التواصل الاجتماعي هو مشروع. كما تؤكد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على حقوق العاملين بانتقاد صاحب العمل. لكن، يعمل أصحاب العمل على تنظيم نشاطات العمال على مواقع التواصل الاجتماعي تماماً كما ينظمون تصرفاتهم الأخرى. وللموظفين أيضاً الحق بحرية التعبير حول شروط ممارسة العمل وتنظيمه ولكن ضمن مكان العمل وأثنائه، وشرط عدم التعسف باستعمال هذا الحق، مثل توجيه اتهامات بالاحتيال أو بعدم النزاهة للمدير، ويمكن أن يتعرض في هذه الحالة الموظف لتدابير عقابية من قبل صاحب العمل.

ويعتبر الاجتهاد الفرنسي أن القيود على حرية التعبير يتم تبريرها من خلال طبيعة المهمة المكلف بها كل موظف وأن تكون

ومن ضمن مبادئ حماية حرية التعبير ، يجب إطلاع العاملين في الشركة من قبل رب العمل إذا كان يزوي مراقبة استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي و للمعلومات المنشورة من قبلهم عليها . ويمكن لرب العمل تنظيم استخدام العاملين لديه لوسائل التواصل الاجتماعي من خلال نظام العمل في المؤسسة أو التعليمات فيها . وفي قضية متعلقة بقانون العمل ، اعتبرت محكمة أمريكية أن فصل موظفين بسبب تعليق الأول "like" على ما نشره موظف آخر على فيسبوك من انتقاد بحق الشركة بمسألة كانت موضوع نقاش في العمل وتعبير الموظف الثاني بموافقه على هذا الانتقاد. وقد داعتبرت المحكمة أن النشاط على فيس بوك هو محمي ومتفق عليه وينطبق على القانون الوطني للعلاقات العمالية ("National Labor Relations Act" NLRA) ، وأن نشاط الموظفين ليس من قبيل الذم أو القبح ولا إخلالاً بالإخلاص والأمانة للشركة، ولا يبرر بالتالي رفع الحماية المذكورة، وأن سياسات الشركة لجهة منع الموظفين لديها من مباشرة مناقشات غير ملائمة يمكن اعتبارها مانعة لنشاط محمي وبالتالي مخالفة لقانون العمل المذكور. ويستفاد من القرار المذكور أنه في حين يعود لصاحب العمل أن يضع سياسات معقولة لحماية منتجاته وخدماته وعلاماته التجارية وسمعته من الأذى، إلا أنه للمحكمة أن توجد توازن لصالح حقوق الموظفين للانتقاد ضمن حدود معينة.

ويمكن بالتالي أن يتذرع الموظف في كل حين بأن ما ينشره من تعليق على وسائل التواصل الاجتماعي هو من قبيل حرية الرأي، إلا أنه كما أشرنا سابقاً، فإن هذا الحق مقيد بعدم التعسف وبعدم الإضرار غير المشروع بصاحب العمل.

4- حق القضاة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

تم إطلاق البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع إعلان الدوحة الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في العام 2015 موضع التنفيذ. ويؤكد الإعلان التزام الدول الأعضاء "ببذل قصارى الجهود لمنع الفساد ومكافحته، ولتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية وإلى تشجيع النزاهة والمساءلة في نظم العدالة الجنائية بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

من أجل تحقيق هذه الأهداف، كان إنشاء شبكة النزاهة القضائية العالمية في نيسان/أبريل 2018 في فيينا، النمسا، كإحدى المبادرات الأساسية لركيزة النزاهة القضائية للبرنامج العالمي. إن شبكة النزاهة القضائية العالمية هي منصة لتقديم المساعدة للأجهزة القضائية في سبيل تعزيز نزاهة القضاء ومكافحة الفساد في نظام العدالة.

حين إطلاق فعالية الشبكة العالمية للنزاهة القضائية في نيسان/أبريل 2018 ، ومن خلال استطلاع رأي عبر الإنترنت أجري في عام 2017 ، أعرب القضاة وأصحاب المصلحة في قطاع العدالة من جميع أنحاء العالم عن اهتمامهم بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أعضاء السلطة القضائية.

نظرا لطبيعة الوظيفة القضائية والأهمية الحيوية لثقة الجمهور في نزاهة المداكم وحياديته، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة، سواء بصورة فردية أو جماعية، تطرح مسائل معينة ومخاطر أخلاقية ينبغي التصدي لها.

من المهم أن يشارك القضاة، كمواطنين ومن ذلال دورهم القضائي، في المجتمعات التي يعملون فيها. في عصر تتضمن هذه المشاركة على ندو متزايد، أنشطة عبر الإنترنت، لا ينبغي منع القضاة من المشاركة اللائقة في وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، يجب أن تكون الفائدة العامة لمثل هذه المشاركة ولهذا الانخراط القضائي، متوازنة مع ضرورة الحفاظ على ثقة الجمهور في القضاء وعلى الدق في محاكمة عادلة وعلى حياد ونزاهة واستقلالية النظام القضائي ككل.

على الرغم من أن القضاة، كسائر المواطنين، لهم الحق في حرية التعبير والمعتقد وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، إلا أنه ينبغي عليهم أن يتصرفوا دائماً على ندو يدافعون فيه على كرامة مهنتهم وعلى حياد واستقلال القضاء. قد يكون للطريقة التي يستخدم فيها قاض فرد وسائل التواصل الاجتماعي، تأثير في تحديد الصورة التي يرى بها الجمهور جميع القضاة والثقة في الأنظمة القضائية بشكل عام .

إن موضوع استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي امر معقد. من ناحية، أدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة في حالات معينة إلى اعتبار هؤلاء القضاة متديزين أو عرضة لتأثيرات خارجية غير ملائمة. ومن ناحية أخرى، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تخلق فرصاً لتوسيع انتشار خبرة القضاة، وزيادة فهم الجمهور للقانون، وتعزيز وجود بيئة من العدالة المفتوحة والتقارب مع المجتمعات التي يخدمها القضاة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الحالات كمنصة للإساءة للقضاة عبر الإنترنت أو لإزعاجهم.

تحدد مبادئ بنغالور للسلوك القضائي المعترف بها عالمياً ستّ قيم أساسية ينبغي أن توجّه عمل كل قاض ونمط حياته، وهي الاستقلال والحياد والنزاهة والملائمة والمساواة والكفاءة والمثابرة. وعند استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي، ينبغي دائماً للقضاة الاسترشاد بمبادئ بنغالور وكذلك بالشرح التفصيلي المرافق لها .

عادة ما تختلف مفاهيم مثل "الأصالة" و "المتابعة" في سياق وسائل التواصل الاجتماعي عن الاستخدام التقليدي لها. في بعض الحالات، قد لا تعني أكثر بكثير من العلاقة القائمة بين مقدم المحتوى مثل كاتب عمود صحفي والقارئ أو المشترك. ولكن، في حالات أخرى، قد ترتقي درجة التفاعل الإلكتروني لتصبح ارتباطاً شخصياً أو حتى حميمياً، مما يتطلب الحذر من جانب القاضي، أو الإفصاح عن هذه العلاقة أو التنحي أو الردّ أو أي من الإجراءات الأخرى المماثلة لتلك التي تنشأ عن العلاقات التقليدية خارج الإنترنت. هذه المسائل تتوقف على طبيعة منصة التواصل الاجتماعي نفسها والطرق التي طورته لتسهيل التواصل بين مستخدميها.

موقف دول العالم من مسألة حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي :

اعتنق الاتجاه الغالب مبدأ رافض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ، ولكنها اختلفت فيام بينها دول نطاق حظر استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي. ففي دين حظر جانب منها استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مطلق، ضيق الجانب الأخر من الدول المنتمية إلى ذات الاتجاه من نطاق هذا الحظر، حيث أتاحت للقضاة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنها حظرت عليهم الدخول في علاقات صداقة مع المحامين والعاملين أمام المحاكم على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام. ومن قبيل التطبيقات الشهيرة للدول التي حظرت على القضاة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ، **دولة الكويت**، حيث حظر المجلس الأعلى للقضاء بموجب القرار رقم 16 لسنة 2015 على القضاة الإدلاء بأية تصريحات صحفية، أو إبداء الرأي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي

وقد اعتنقت ذات الاتجاه **المملكة العربية السعودية**، حيث حظر الأمر الملكي الصادر بتاريخ 2012/4/16 على القضاة الظهور، أو المشاركة ، أو الحديث عبر وسائل الاعلام المرئية ، أو المسموعة أو المقروءة .

ومن الدول التي حذت حذو هذا الاتجاه أيضا **دولة مالطا**، وذلك بموجب تعديل كانت قد أدخلته لجنة إدارة العدالة على مدونة قواعد السلوك القضائي في 8 فبراير، 2010 وارتأت من خلاله أن اعتبارات اللياقة والملائمة التي يتعين أن يتحلى بها أعضاء السلطة القضائية ، توجب على القضاة عدم إنشاء، أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وإلا كانوا عرضة للمساءلة التأديبية.

أما عن الاتجاه الأخر ، فقد تبنته بعض من المداكم العليا في **عدد من الولايات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية** ، فلم تحظر على غرار التشريعات السالفة استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مطلق، وإنما حظرت عليهم فقط الدخول في علاقات، أو الارتباط بأية روابط صداقة، أو إعجاب مع المحامين ، أو غيرهم من العاملين بشكل عام أمام المحاكم .

وتعد المحكمة العليا بولاية فلوريدا من أولى المداكم التي تبنت هذا الاتجاه ، حيث حظرت اللجنة الاستشارية القضائية للسلوك التابع لها The Florida Professional Committee Ethics في قرار لها عام 2009 على القضاة قبول طلبات الصداقة من المحامين المقبولين أمام المداكم التي يعملوا بها ، أو التواصل معهم بأي صورةٍ في من الصور على موقع الفيس بوك، وأصدرت لاحقاً عام 2012 قراراً آخر، بفرض حظر مماثل على القضاة موقع لينكد إن، أو أي موقع آخر من مواقع التواصل الاجتماعي المشابهة ، بدعوى أن الروابط، أو الصداقات التي تربط القضاة مع آخرين على هذه المواقع من شأنها أن تترك انطباعاً لدى الغير بأن هناك من يملك وضعاً خاصاً في الدعاوي المنظورة أمام القاضي يسمح له بالتأثير على عقيدة القاضي، بالمخالفة للمادة B2 من القانون النموذجي مدونة السلوك القضائي Canon Conduct Judicial of Code Model Florida، مؤكدة في هذا الخصوص بأن تحقق المخالفة السالفة لا تشترط اتجاه إرادة القاضي، أو نيته إلى نقل هذا الانطباع للغير ، وأن مجرد وجود هذه الروابط، أو الصداقات هو الذي يولد مثل هذا النطباع في نفوس الغير . وقد دعت دذو المحكمة العليا بولاية فلوريدا، كل من المحكمة العليا بولاية ماساشوستس، والمحكمة العليا بولاية أوكلاهوما .

ثالثاً: وسائل التواصل الاجتماعي و الحق في النسيان

يظهر الحق بالنسيان «Right to be forgotten» العائد للشخص بإزالة المعلومات التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أضحت غير صحيحة أو منتهية أو مر عليها الزمن. وهذا الحق بالنسيان يتفوق على المصالح التجارية لوسائل التواصل الاجتماعي وعلى الحق بحرية المعلومة وحق الوصول إليها في بعض الأحيان، وذلك ما لم يتعارض هذا الحق بالنسيان مع المصلحة العامة .

ويمكن تعريف الحق بالنسيان بأنه الحق "لكل شخص ارتبط بحدث عام، حتى لو كان هو محور، أن يطالب بحق نسيان هذا الحدث وبالاعتراض على تذكارات حقبته من حياته".

وقد حكمت محكمة العدل في الإتحاد الأوروبي لأول مرة بتاريخ 13/5/2014 بتطبيق "الحق بالنسيان" من خلال الاعتراف بحق المستخدم بعدم توثيق المعلومات العائدة له" من قبل محرك البحث غوغل، وبإلزام غوغل باتخاذ التدابير اللازمة لیسحب ملفاته وفهارسه بيانات شخصية عائدة لمتصفح إسباني طالب بسحب روابط، تنتج عن بحث دول اسم عائلته، وتحيل إلى مقالات صحافية قديمة تعلن حصول حجوزات على أملاكه لتسديد ديونه.

وينص النظام الأوروبي الجديد رقم 679/2016 تاريخ 27/4/2016 الصادر عن البرلمان الأوروبي دول البيانات الشخصية، والذي ألغى التوجيه الدالي لعام 1995 دول البيانات الشخصية، والذي سيصبح مطبقاً بتاريخ 25/5/2018، على "الحق بالنسيان" right to be forgotten، أي إعطاء الحق لكل شخص بطلب محو بيانات شخصية قديمة عنه. وتنص المادة 17 منه على إعطاء الحق لصاحب البيانات الشخصية بطلب محو بياناته في حال كانت لم تعد ضرورية في ضوء أهداف المعالجة أو في حال سحبه موافقته على هذه المعالجة أو اعتراضه على المعالجة غير القانونية. لكن المادة 17 ذاتها وضعت قيود على ممارسة هذا الحق بالنسيان أو بطلب محو البيانات الشخصية، وهي تكون عند ممارسة الحق بحرية التعبير وبالمعلومات أو لتنفيذ موجب قانوني أو بهدف المصلحة العامة أو من قبل سلطة عامة أو لأغراض الأرشفة لأهداف المصلحة العامة أو البحث العلمي أو التاريخي أو لأهداف إحصائية أو لممارسة حق الدفاع القانوني .

لكن هذا الحق بالنسيان قد يتعارض مع حق شخص آخر بحرية التعبير. وبالتالي يصعب تطبيقه على أرض الواقع. فإن قيام الشخص بسحب معلومات عن نفسه أمر سهل ، لكن إجبار الغير على ذلك أصعب بالنظر لمبدأ حرية التعبير.

وقد تكون المعلومات المنشورة تتعلق بشخص غير مشترك على وسيلة التواصل الاجتماعي، ولا يعرف بالتالي بهذه المعلومات ولا يملك الوسائل الفعالة لطلب محوها من وسيلة التواصل الاجتماعي.

لقد باتت الجرائم الدولية المرتكبة نتيجة لحملات الكراهية حقيقة مؤكدة تدتم التصدي لتلك الحملات، وملاحقة ومعاقبة مرتكبيها. ولقد أسهم الإنترنت في تفاقم تلك الخطورة، إذ يساعد في انتشار حملات الكراهية والأخبار الكاذبة على نطاق واسع وفي وقت سريع للغاية، الأمر الذي يستدعي انتباه المجتمع الدولي بأسره لمواجهة خطاب الكراهية المرتكب عبر الإنترنت ومعاقبة المسؤولين عنه.

اعتبرت المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الخاصة برواندا خطاب الكراهية فعلاً من الأفعال المكونة للركن المادي لجريمة الاضطهاد (Crime of Persecution) كإحدى صور الجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، يلاحظ أن أحكامهم في هذا السياق لم تكن متسقة مع بعضها الآخر، مما أضاف إلى الغموض المديط بمفهوم خطاب الكراهية المحظور في إطار القانون الدولي العام. وقبل استعراض تلك الأحكام، يتعين أن نشير إلى أنه لا توجد معاهدة خاصة بمنع ومعاقبة الجرائم ضد الإنسانية إلا أن النظام الأساسي لكل من المحكمتين تضمن تعريفاً مماثلاً للجرائم ضد الإنسانية بما فيها جريمة الاضطهاد. وفيما يتعلق بأحكام المحكمتين الخاصتين ذات الصلة، اتفقت تلك الأحكام مع حكم الدائرة الابتدائية للمحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة في قضية *Kupreškić et al. v. Prosecutor* أن الركن المادي لجريمة الاضطهاد كإحدى صور الجرائم ضد الإنسانية يتحقق إذا توافرت أربعة عناصر: أن يكون هناك إنكار لأحد حقوق الإنسان الأساسية وفقاً للقواعد العرفية في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية. أن يكون هذا الإنكار قائماً على أساس تمييزي. أن يكون هذا الإنكار صارخاً. أن يكون هذا الإنكار مساوياً في درجة خطورته للأفعال الأخرى التي تشكل جرائم ضد الإنسانية وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة.

بالإضافة إلى الصعوبات التي يثيرها عدم وجود تعريف متفق عليه لخطاب الكراهية في إطار الفروع المختلفة للقانون الدولي العام، فإن تطور تقنيات الاتصال أسهمت بشكل جوهري في تفاقم تلك الصعوبات. فقد كانت الصحف والجرائد ومحطات الإذاعة والتلفاز والندوات والتجمعات الوسائل التقليدية لنشر خطاب الكراهية، ولكن صارت الآن شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي هي الأداة الرئيسية لنشر خطاب الكراهية، الأمر الذي قد كثّر من جهوده التصدي لهذا الخطاب.

كذلك توفر شبكة الإنترنت أدوات متعددة لنشر خطاب الكراهية، فلا يقتصر الأمر على شبكات التواصل الاجتماعي كأداة لنشر خطاب الكراهية، بل يستخدم الكثير منصات الفيديو (Video Platforms) والمواقع الإلكترونية (Websites) للترويج لأفكارهم. فضلاً عما تقدم، يشكل استخدام شبكة الإنترنت عائقاً أمام التصدي لخطاب الكراهية نظراً لصعوبة معرفة الهوية الحقيقية للمسؤول عن هذا الخطاب، إذ يلجأ مروجو خطاب الكراهية إلى استخدام هويات مزيفة، بل يلجأ البعض الآخر إلى ما يعرف بالإنترنت المظلم (The Dark Web) الذي يسمح بإصدار مواقع إلكترونية ونشر معلومات دون الكشف عن هوية الناشر أو موقعه.

أضف إلى ما سبق أن عملية مراقبة المحتوى المنشور عبر شبكة الإنترنت (Content Moderation) تشير هي الأخرى العديد من التحديات. فتعتمد مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير على المراقبة الإلكترونية التلقائية (Automated Detection) التي تقوم على مجموعة من التعليمات المعروفة بالخوارزميات (Algorithms) لرصد الكلمات الدالة على وجود خطاب كراهية (Red Flag Words)، ولكن في كثير من الأحيان تفشل الخوارزميات في رصد المنشورات المتضمنة على خطاب كراهية إما لأنها غير محدثة بأحدث الكلمات التي تستخدم بلغة معينة أو في ثقافة محددة للدلالة على التمييز أو التحريض على العنف ضد جماعة معينة، أو لأن ناشري خطاب الكراهية يستخدمون كلمات مشفرة أو يستخدمون كلمات عادية تستخدم في الحياة اليومية ولكن باطنها يقصد منه التحريض على العنف ضد جماعة معينة .

حتى وإن نجحت الخوارزميات في رصد المنشورات المتضمنة على خطاب الكراهية، فإن الآليات المتبعة للتصدي لتلك المنشورات لا تحول دون ظهورها مرة أخرى. فعلى سبيل المثال: إن حجب الصفحة الخاصة بأحد المسؤولين عن خطاب الكراهية على أحد مواقع التواصل الاجتماعي لا يحول دون إنشاء صفحة أخرى لذات الشخص على ذات الموقع من خلال استخدام هوية مزيفة. كذلك قد يلجأ المسؤولون عن خطاب الكراهية إلى خدمة استضافة ويب (Web Hosting Service) أخرى تنتهج سياسة أقل صرامة في مواجهة خطاب الكراهية.

خلاصة القول في هذا المقام، فإن عدم وجود تعريف محدد لخطاب الكراهية فضلا عن استخدام شبكة الإنترنت كأداة رئيسية لنشره صعب كثيرا من التصدي لهذا الخطاب ومعاقبة المسؤولين عنه، ولعل وضع مسلمي الروهينجا في دولة ميانمار وما يتعرضون له من خطاب كراهية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أوضح مثال على التحديات التي تواجه وتحول دون التصدي لخطاب الكراهية على نحو سريع وفعال.

وصاحبت حملات التطهير التي شنها جيش «التاتماداو» حملات كراهية واسعة عبر الإنترنت، موجهة ضد مسلمي الروهينجا من قبل المتمردين من الرهبان البوذيين. وأشار تقرير أعده مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى قيام جيش «التاتماداو» إلى انتهاج خطة ممنهجة لدفع مسلمي الروهينجا إلى ترك المناطق التي يقطنون بها، وذلك من خلال بث مشاعر الذوف الشديد والإهانة والاضطهاد في نفوسهم، من خلال حملات خطاب الكراهية التي زادت بعدم الانتماء إلى دولة ميانمار، ونعتتهم بالبنداليين Bengalis، وهددتهم بالقتل والتعذيب واغتصاب الأطفال في حال عدم ذهابهم إلى دولة بنجلاديش^(٣). كذلك أوضح مقال نشر في جريدة «النيويورك تايمز» أن الجيش ضخم موارده كثيرة للقيام بحملات كراهية ضد مسلمي الروهينجا عبر الإنترنت، فعين أكثر من ٧٠٠ شخص لهذا الغرض يعملون على إنشاء حسابات مزيفة للمشاهير وصفحات إخبارية على فيسبوك لكتابة منشورات مغلوبة وتحريضية ضد مسلمي الروهينجا). وقد أدان تقرير لجنة تقصي الحقائق موقف الحكومة في هذا الخصوص، نظراً لعدم اتخاذها ما يلزم من إجراءات لوقف حملات الكراهية عبر الإنترنت، بل إنها شاركت - في كثير من الأحيان - في تعزيز تلك الحملات من خلال الإشارة إلى عدم انتماء مسلمي الروهينجا إلى دولة ميانمار، وتصويرهم على أنهم تهديد للأعراق الأخرى في الدولة ، كذلك أشار التقرير إلى أن موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» قد ساهم في نشر حملات الكراهية بصورة سريعة .

فلقد رفض فيسبوك وتجاهل كثيرا من الشكاوى المقدمة ضد المنشورات المتضمنة لخطاب الكراهية، ويرجع ذلك لتبني الموقع تعريفا مضيقا لخطاب الكراهية، الأمر الذي ترتب عليه إفلات كثير من المنشورات المتضمنة إياه. فضلا عن ذلك، يعود فشل فيسبوك في التصدي لخطاب الكراهية المرتكب على منصته ضد مسلمي الروهينجا إلى عدم فهم الخوارزميات المستخدمة لرصد هذا الخطاب باللغة البورمية (Burmese language)، وهي اللغة الرسمية لدولة ميانمار.

وعلى الرغم من تدابير الرئيس التنفيذي لموقع فيسبوك من استخدام المنصة في نشر خطاب الكراهية ضد مسلمي الروهينجا منذ عام ٢٠١٢، بلغ عدد الأشخاص الذين يتحدثون اللغة البورمية ويقومون على رصد خطاب الكراهية على المنصة في عام ٢٠١٤ شخصا واحدا فقط يحاول رصد المنشورات التي ينشرها أكثر من مليون مستخدم لموقع فيسبوك. ويذكر أن عدد الأشخاص القائمين على هذه المهمة قد زاد إلى مئة شخص في عام ٢٠١٨ ولكن إلى الآن توصف قدرة موقع فيسبوك على رصد خطاب الكراهية ضد مسلمي الروهينجا بأنها ضعيفة للغاية.

خامساً: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مجال التحقيقات القضائية

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحقيقات القضائية لقد ازدادت استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم والتحقيقات فيها. وأصبحت الشرطة في مختلف الدول تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، للتقريب بينها وبين المواطنين وللقيام بمهامها لجهة تأمين السلامة العامة والوقاية وتفاذي حدوث الجرائم وللتحقيق فيها بعد وقوعها ولنقل معلومات للجمهور حول الأحداث الطارئة والجرائم الشائعة لتنبيههم ولتمكينهم من تجنبها أو لطلب معلومات أو شهود أو لتمكين الجمهور من الإعلام بسرعة عن مشتبه بهم أو عن حوادث .

ومن المعلوم أن السلطات الرسمية تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتحقيق في الجرائم، وهذه التحقيقات تتدخل في خصوصية الأفراد. وتتذمر شركات وسائل التواصل الاجتماعي وشركات الاتصالات وشركات مقدمي خدمات الإنترنت من أن تحقيق السلطات تستهدف أكثر من المطلوب في كثير من الدعاوى. لكن بالمقابل، فإن السلطات تلاحق المجرمين السريانيين والمحتالين الذين يخترقون الحسابات على الإنترنت ويسرقون الهويات وينتهكون الخصوصية. ويزداد لجوء السلطات الرسمية في الدول إلى مشغلي وسائل التواصل الاجتماعي لطلب بيانات أو معلومات معينة عن أفراد أو وقائع مددة أو لطلب حذف بيانات خاصة بغية معالجتها أو تحليلها للاحقة لأهداف التحقيق القضائية أو المراقبة الرقمية. ويملك مشغلو وسائل التواصل الاجتماعي ثلاثة أنواع من المعلومات دول المستخدمين (معلومات التعريف عن المستخدمين المقدمة من قبلهم، معلومات حركة البيانات، المعلومات المتعلقة بالمحتوى العائد للمستخدمين ومضمون رسائلهم . ويجب في جميع الأحوال ، احترام الآليات القانونية والحصول على الأذن القضائية للحصول على بيانات المستخدمين .

- 1- د/رنا فؤاد ، المسؤولية الجنائية عن خطاب الكراهية عبر الانترنت أمام المحكمة الجنائية الدولية ، مجلة القانون و التكنولوجيا ، أبريل 2023.
- 2- د/ محمد محمد د ، منصات التواصل الاجتماعي و مسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، يونيو 2022.
- 3- د.وسيم شفيق ، النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي ، المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية ، 2017.
- 4- الشبكة العالمية لنزاهة القضاة و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، مبادئ توجيهية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة .



Thank You